

الإمارات تؤكد أهمية التوزيع العادل لمسؤولية حمل القلم



«نيويورك»: الخليج

شدت دولة الإمارات العربية المتحدة في اجتماع مجلس الأمن الخميس على «صيغة آريا»، مؤكدة أهمية توزيع مسؤولية حمل القلم بين أعضاء المجلس بشكل عادل والذي سيعزز مشاركتهم في جهود السلام والأمن الدوليين من خلال إعداد وثائق المجلس.

وألقت بيان وفد الإمارات في اجتماع المجلس الأمن بصيغة آريا حول حمل القلم، غسق شاهين، المنسق السياسي، وقالت: «مثلما رأينا مرات عديدة، يُصبح مجلس الأمن أكثر فعالية وقراراته أقوى تأثيراً عندما يتحدث بصوت واحد. ويكون دور حاملي القلم في التوصل لتوافق في الآراء في هذا الشأن ذا أهمية بالغة لا تقل عن أهمية المشاركة البناءة من جانب جميع أعضاء المجلس».

وأضافت: «يسرني أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع من يحملون القلم على جهودهم الدؤوبة، في الوقت الذي نقوم فيه

«بتقييم التحسينات التي يمكن إدخالها على هذا الجانب المهم من عملنا

أولاً: يجب علينا تعزيز المبادئ التوجيهية لأساليب العمل المتعلقة بحمل القلم. وأود في هذا السياق أن أشير إلى أن العمل الذي قامت به دولة الكويت أثناء رئاستها لمجموعة العمل غير الرسمية عامي 2018 و2019، وسعيها لاعتماد مذكرة رئاسية تتعلق بحمل القلم. كما نثمن بشكل خاص جهود دولة الكويت للاعتراف بالدور المهم لرؤساء لجان العقوبات وتعزيز مبادئ المسؤولية المشتركة والعدالة. لقد استمرت هذه الجهود تحت رئاسة سانت فنسنت وجزر غرينادين، ولكن لم ينته العمل بعد، وفي واقع الأمر ومثلما أشار عدد كبير من المتحدثين اليوم (الخميس)، ينبغي على حملة القلم أن يستشيروا رؤساء لجان العقوبات كونهم الأقدر عادة على المشاركة في حمل قلم الملفات المعنية، وتحويل ذلك إلى ممارسة راسخة وتدوينها بالشكل المطلوب. وبدورها ستواصل دولة الإمارات المشاركة بشكل بناء في مجموعة العمل، لإحراز المزيد من التقدم في نظام حمل القلم تحت رئاسة ألبانيا

أما النقطة الثانية فتتعلق بالتنفيذ، إذ يتعين علينا ونحن نسعى لاعتماد أحكام إضافية تتعلق بحمل القلم، تنفيذ ما سبق: أن اتفق عليه مجلس الأمن، بما في ذلك

ضمان المشاركة الكاملة وإشراك جميع الأعضاء في إعداد وثائق المجلس -

التشاور المبكر مع أعضاء المجلس وكذلك مع الأطراف المعنية والمتأثرة، بما في ذلك التشاور مع الدول -
والمنظمات الإقليمية ذات الصلة

إتاحة وقت كاف ومعقول للنظر في مسودات الوثائق -

والأهم من ذلك، ضمان أن تكون الوثائق الختامية «مركزة وموجزة وعملية»، حيث تؤمن دولة الإمارات بأن تفسير وتنفيذ ولايات المجلس يتحسن مع القرارات القصيرة والواضحة التي تأخذ في الاعتبار تباين قدرات الدول في تنفيذ تلك القرارات على أرض الواقع

وقالت إن سجلنا في مجال التنفيذ، باعتراف الجميع، متباين، وهو ما يقودني إلى نقطتي الثالثة. إذ يتعين على مجلس الأمن، والذي يتصرف بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة، أن يأخذ في الاعتبار آراء القطاع الأكبر من الأعضاء إن كنا نريد فعلاً ممارسة حمل القلم بصورة مسؤولة. لقد استمعنا بعناية للمواقف التي تم التعبير عنها في المناقشة المفتوحة في شهر يونيو، بما في ذلك مواقف الدول المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، والتي تضمنت الإعراب عن المخاوف بشأن ضرورة تعزيز الشفافية والشمولية والمرونة، وإعادة هيكلة هذا النظام غير الرسمي بشكل عام. ونقترح في هذا الصدد الاهتمام بهذه الآراء والشروع في اتباع نهج مُحسن ومسؤول فيما يخص حمل القلم

وأخيراً.. نحتاج داخل المجلس لإثبات التزامنا بنص المذكرة 507 والتأكد من أن أي عضو في المجلس يستطيع حمل القلم. إن مسألة حمل القلم يجب ألا تكون مثار خلاف، وينبغي علينا أن ندعم محاولات زملائنا الأعضاء في المجلس للمساهمة في صون السلم والأمن الدوليين من خلال صياغة وثائق المجلس. وبدورها ستقوم دولة الإمارات بتعزيز المشاركة العادلة في تحمل أعباء مجلس الأمن، بما في ذلك أعباء حمل القلم بشكل عادل يجعل المجلس أكثر فعالية

واختتمت كلمتها قائلة: «السيد الرئيس، هذه باختصار أفكارنا حول حمل القلم، ونأمل أن يسفر اجتماعنا اليوم بصيغة «آريا عن صدور توصيات عملية تهدف إلى تحسين هذا الجانب الهام.. وشكراً لكم

